

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويجب العمل
بموجبه بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برأى عابدين في ٦ شعبان سنة ١٣٤١ (٢٤ مارس سنة ١٩٢٣)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية
محمد توفيق رفعت
رئيس مجلس الوزراء
يحيى ابراهيم

٢٢
مرسوم

بتعيين أربعة أعضاء جدد بالمجلس الأعلى للمعارف العمومية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ ؛
وعلى المرسوم الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ ؛
وعلى القانون نمرة ٣٧ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ؛
وعلى المرسوم الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ؛
وعلى القانون نمرة ٦ الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يمتن عضوا بالمجلس الأعلى للمعارف العمومية كل من :
محمد علي المغربي بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية ؛
المسترا . و . رنشاردن ناظر مدرسة الطب ؛
المسيو بيلسيه دي روزان ناظر مدرسة الحقوق الفرنسية ؛
محمد طلعت حرب بك مدير بنك مصر .

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ مرسومنا هذا ما
صدر برأى عابدين في ٦ شعبان سنة ١٣٤١ (٢٤ مارس سنة ١٩٢٣)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية
محمد توفيق رفعت
رئيس مجلس الوزراء
يحيى ابراهيم

قانون نمرة ٥ لسنة ١٩٢٣

باعتبار مفتشى البوليس ووكلائهم من مأموري الضبطية القضائية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنائيات الأهلى والمادة
السادسة من قانون تحقيق الجنائيات المختلط ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يعتبر مفتش البوليس ووكلائهم من مأموري الضبطية القضائية
ويضافون الى المأمورين المذكورين في المادتين سالفتي الذكر .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والحفانية ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا
القانون الذى يجب العمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما
صدر برأى عابدين في ٦ شعبان سنة ١٣٤١ (٢٤ مارس سنة ١٩٢٣)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانية
أحمد ذوالفقار
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
يحيى ابراهيم

قانون نمرة ٦ لسنة ١٩٢٣

بتعديل المادة الأولى من القانون نمرة ٣٧ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢
بشأن نظام المجلس الأعلى للمعارف العمومية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٣ الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ ؛
وعلى القانون نمرة ٣٧ الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - عدلت المادة الأولى من القانون نمرة ٣٧ الصادر في ١٢
نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتقدم ذكره بالكيفية الآتية :

يؤلف المجلس الأعلى للمعارف العمومية على الوجه الآتى :

الوزير (رئيس) .
وكيل الوزارة .
السكرتير العام .

ثلاثة عشر عضوا يمتنون بمرسوم بناء على طلب الوزير .

ويجوز للمجلس الأعلى أيضا أن يضم اليه على سبيل الاستشارة المحضنة
وتفحص بعض مسائل معينة كل شخص آخر يرى فائدة من معونه .